ملخص الدراسة:

تحلل هذه الدراسة تمثلات السلطة والمعرفة في خطاب المنظمات النسوية الفلسطينية، والكيفية التي تطورت فيها خطاباتها بحيث باتت تشرعن السلطات المركبة للخطاب الليبرالي المتمثلة بالسلطة الاستعمارية للنظام الرأسمالي العالمي، وسلطة المؤسسة المحلية الوسيطة وتحالفهما معاً لإقصاء أية منظومة ثقافية خارج النمط الليبرالي الحداثي. تعمل الدراسة على تفكيك وتحليل الكيفية التي تتعاون فيها هذه السلطات وفقاً لنظام الخطاب الذي يُخفي الرغبات والأهداف السياسية بغطاء من المعرفة يشرعن السلطة بملاءة الحقوق والمساواة التي ينادي بها. تأسست فرضية الدراسة على أن خطاب المنظمات المبحوثة هو خطاب اشتقاقي للخطاب النسوي الليبرالي الغربي، واستيراد سلعي للثقافة الليبرالية وناقل لها وفق السوق الليبرالية المرتبطة بعلاقات سيطرة المؤسسة المحلية في قلب سيطرة أكبر، وهي المؤسسة الغربية الرأسمالية.

ترتكز الدراسة على منهج فوكو لتحليل الخطاب الذي يكشف أنماط الهيمنة، وأنظمة السيطرة والإقصاء التي تتخفى وراء المعرفة. لم يتم فقط اعتماد المنهج الفوكوي، خاصة وأن البحث ليس قراءة في الخطاب وحسب، بل لتحليل واقع اجتماعي وسياسي، فيه الحضور الاستعماري الاستيطاني، لذا تطلب العمل استدعاء أدوات أخرى من المدرسة الماركسية على تعدد المساهمين فيها، وأدوات ما بعد الاستعمار اللتان تركزان على كل من بُعدي الاستعمار والاستغلال، وهذا ما أوصل البحث إلى اعتماد مشروع فانون بتناوله البُعد القومي الثقافي المقاوِم بالفكر وبالنضال، كنموذج تحرري ذهب بالتحليل أبعد من منهج فوكو التفكيكي إلى المقاومة، وبالتالي جسر البحث الهوة بين فوكو وفانون.

تحرص الدراسة على الحفر وتبيان أن الخطاب الليبرالي في المنظمات النسوية المبحوثة محكوم بقواعد واستراتيجيات لتعزيز السيطرة الاستعمارية والإخضاع للنسوية الفلسطينية، والنساء الفلسطينيات عامةً ضمن قواعد استعمارية تفرض المفاهيم الليبرالية الغربية كمعيار أعلى، وتؤكد ضمناً إلى دونية الثقافة المحلية. تبين الدراسة أن استهلاك الثقافة الليبرالية يحتم إقصاءً لا بل نفي مقومات البنية الثقافية الوطنية، لذا تم إظهار أنماط الإقصاء للثقافتين المقاومتين: الوطنية والإسلامية لإحلال ثقافة ليبرالية حداثية جديدة محلها.

تفند الدراسة آليات هيمنة الخطاب الليبرالي، ونفيه الخفي للمصالح الوطنية والنسوية في فلسطين عبر تركيزه على الفردانية وحقوق الفرد وتجاهل وجود ودور الاستعمار الاستيطاني الذي يهدد الوجود الوطني والمجتمعي معتمداً في هذا على التمويل السياسي المشروط غالباً. وهذا يؤكد المضمون الليبرالي لخطاب الحقوق المضاد للتحرر رغم تغنيه بالحرية والمساواة. ومن هنا تسائل الدراسة أيديولوجيا النظام الليبرالي الرأسمالي الذي جاءت منه هذه الحقوق، وترى أن المنظمات في تبنيها لهذه الحقوق تتكيف مع الخطاب الليبرالي على حساب ثقافة ومتطلبات مجتمعها، بل أنها أعادت إنتاج نفسها كأداة لهذا النظام التي أصبحت مدمجة فيه أكثر من مجتمعها الفلسطيني.

تحاول الدراسة توضيح التبدلات والمفاهيم الجديدة التي تم، ويتم تمريرها وتبريرها باسم تحرر المرأة بالاستناد إلى شرعية عالمية لهذا الخطاب في حين تبين أن تمرير هذا الخطاب كان في لحظة عملت على إقصاء المفاهيم الوطنية وأدخلت النسوية الفلسطينية في حالة مركبة من التبعية والإلحاق، فإن هذا الخطاب المندمج في المنظومة الليبرالية العالمية ما هو إلا تجسيداً لحالة الإلحاق والتبعية من قِبل المحلي مقودا أو محكوما بعلاقات القوة والهيمنة من خلال التمويل السياسي، وبأدوات ومفاهيم الحقوق بما فيها حقوق المرأة كأدوات جديدة لإعادة تشكيل المجتمع وتعزيز تبعيته.

تقوم الدراسة بتحليل علاقات القوة بين النساء الفلسطينيات، وإظهار الفجوة التراتبية التي يخلقها الخطاب بين فاعلي ومواضيع الخطاب من خلال التمثيلات لجمهور النساء من الطبقات الشعبية اللواتي يتم إظهارهنَّ في صورة دونية تعيد إنتاج اضطهاد المرأة كضحية. تحاجج الدراسة، أن الخطاب الليبرالي يمثل صيغة طبقية فوقية للتحرر، وذلك بتوضيح الكيفية التي تطبق فيها المرأة الحداثية النخبوية المستعمَرة من الغرب نفس الأساليب الاستعمارية على النساء الأخريات ليجعلهن موضوعا لتطبيق الأجندة الليبرالية، تبعاً لعلاقات القوة مع الفاعل الغربي؛ مما يُبرر التساؤل حول كون المؤسسات تمثل احتياجات وأولويات النساء. وعليه يظهر تحليل الخطاب في الدراسة التناقضات الداخلية التي يحتويها والكيفية التي يقصى بها باسم الحرية والتحرر، فهو واعد بالمساواة؛ ولكنه يمارس الإقصاء والاضطهاد.

كما تقوم الدراسة بتحليل خطاب "فاعلي الخطاب" في إعادة إنتاج الخطاب الليبرالي الغربي بصفتهن وسيطات أو ناقلات للخطاب حيث وقعن في التماثل والتكيف مع الخطاب بأشكال مختلفة. تم تحليل المنطق الذي تحدث فيه عملية التكيف مع الخطاب وإنكاره في نفس الوقت ما يعكس حالة من الازدواجية والفصام أساسها التناقض بين المزيج الليبرالي والثوري اليساري، وكيف يتم بوعي إخفاء هذا التناقض وذلك بالدعوة إلى ثقافة ثورية تحررية وطنية كموقف فكري مناقض للبرامج الليبرالية المدعومة التي يعملن بها في المؤسسة ويتحدثن من خلالها مع الفاعل الغربي. وهنا يبرز التناقض بين الموقف والموقع والخطاب والممارسة. إن الانحصار في نقد ومعارضه الخطاب من قبل فواعل الخطاب ينتهي بالتكيف مع الخطاب وبتعزيز المنظومة الليبرالية وليس إضعافها. ورغم أن فواعل الخطاب يعتقدن أنهن ينتقدن ويقاومن المنظومة إلا أن المقاومة تكون في إطار نظام الخطاب نفسه، فهن بنيوياً، يعملن في المنظمات ويقاومن علاقات القوة من داخل النظام وبحدود ما يسمح لهن. فالخطاب لا ينتج قواعده البنيوية فحسب، بل القواعد التي يقوم عليها النقد.

أما والدراسة انتهت من حيث هدفها، لكنها فتحت على مسألة كان من الضرورة الإضاءة عليها وهي ما هو المشروع النسوي البديل؟ وهو فتحٌ على تساؤل منطقي لكنه ليس جزءاً من رسالة الدراسة نفسها. وأعتقد أن مشروعاً كهذا هو رسالة جهد جماعي أكثر مما هو مساهمة باحث فرد لذا اكتفيت بالتأشير إلى ضرورة وجود هذا المشروع.